

سلف فقلبت
عدي هرق

كنت استأذنت لهنه ساكنه لكن موضع المهمة في الفرج كسطاى انتظرت
بكم ولاي ذرهم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرهم ليحضروا
بضع عشر ليلة ثم بقيم السبي وتركه بالجران حين فعل بفتح القاف والثا
اي رجع من الطائف الى الجران ففقس الغنائم بها وكان توجه الى الطائف
فما صرنا هم رجع عنها فجاه وقد هو اذن بعد ذلك فبين لهم انه اذن
القسم ليحضروا فاطمقوا فلما بين لهم ظهر لوفد هوازن ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم غير راد اليهم الا احدى الطائفتين المال والسبي
قالوا فانا نختار سبيك وفي معاريف ابن عتبة قالوا اخبرتنا برسول الله
بين المال والحسب فالحسب حب السبا ولا تستكفي شاة ولا بعد
فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين فاثني على الله بما هو
اهله ثم قال اما بعد فانا اخواتكم صولا وقد هوازن قد جاوت
حال كونهم تائبين واث قد ريث ان ارد اليهم سبيهم هذا وضع التبر
لان الوفد كانوا لا يشعقلون رديهم فمن احدث ستمك ان يطيب بذلك
بضم اوله وفتح الطاء تشد يد المشاة الختمة المكسورة مضارع طيب
يطيب تطيب من باب التفعيل ولاي ذر يطيب بفتح اوله وكسر
ثانيه وسكون ثالثه من الثلاثين طاب يطيب والمعنى من اوجب
ان يطيب بفتح السبي الى هوازن نفسة بما نامن غير عوفن فليقبل
جواب عن المتضمنة معنى الشرط فلما دخلت الغافية ومن احدث ستمك
ان يكون على حظه اي نصيبه من السبي حتى تعطيه اياه اي عوضه
من اول ما ياتي الله عليها فليقبل بضم حرف المضارعة من فاقبول النبي
ما يحصل للسبي من اموال الكفار من غير حرب ولا جهاد واصل
الذي الرجوع كان كان في الاصل لهم فرجع اليهم ومنه قيل للذليل
الذي بعد الزوال النبي لانه يرجع من جانب الغريب الى جانب الشرق

فقال

فقال الناس قد طيبنا ذلك تشد يد الختمة او جعلناه طيبا
سبيك كونهم رضوا بذلك وطابت انفسهم به لرسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم لهم ولا في لوقت قد طيبنا ذلك برسول الله
وسقط لاي ذر لفظه لهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يذ
من اذن ستمك في ذلك من لم ياذن فارجعوا حتى يرضوا بالوارث على لغة
الكل في البراءة والمكسب من حتى يرضوا بالوارث على لغة
وهو الذي يعرف امور القوم وهو التقيت ودون الرئيس و اراد
عليه السلام بذلك التقيت من امرهم استطابة لنفوسهم فرجع
الناس فكلمهم عن اوفهم في ذلك فطابت نفوسهم بدم رجوعوا الي
الفرع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فم اخبروه انه اي القوم قد
طيبوا ذلك واذ نوا الرسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرد السبي اليهم وفيه
ان اقرار الوكيل عن موكله مقبول لان العرفا بمنزلة الوكلا فيما اتهموا له
من امره وبهذا قال ابو يوسف وقيداه ابو خنيفة ويحد بالحد الذي
وقال الشافعية لا يبع اقرار الوكيل على الموكل بان يقول وكلتك بجلس الحاكم
لتقر عن اعلان بكذ ان يقول الوكيل اقرت عنك بكذا او جعلته
مقرا بكذ الا انه اخبار عن حق فلا يقبل التوكيل كالشهادة لكن
الموكل فيه اقرار من الموكل لشعاره بشيوت الحق عليه وقيل ليس
باقرار كان التوكيل بالابرا ليس ابر او كل الخلاف اما قال وكلتك
لتقر عن اعلان بكذ ان قال اقرت عن اعلان بالقله على كان اقرارا
مطلقا ولو قال اقر له على بالف لم يكن اقرارا تطعا من حد صاحب
التجيز وليس في الحديث حجة لجواز اقرار الوكيل لان الوكلا
ليسوا وكلان فام كما امر عليهم بقبول قوله في حقه بمنزله قبول
قول الحاكم في حق من هو حاكم عليه وهذا الحد يثاخره ايضا

البياه

البياه

البياه

البياه